مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية

الأستاذ: رزيقات بوبكر
جامعة المسيلة

الأستاذ: سعيداني محمد السعيد
جامعة تليجي عمار الاغواط

الملخص:
تهدف هذهالدراسة إلى تسليط الضوء على الإطارالمفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS/IAS)ومدى ارتباطها بالإفصاح والشفافية و انعكاس ذلك عل جودة التقارير المالية.فالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS/IAS)أصبحتالمعايير المحاسبية المقبولة عالمياالتي تلبياحتياجاتأسواق رأس المال العالميةالمتكاملةعلى نحو متزايدفي العالم.
وقد انتهت الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي للمزيد من الشفافية والإفصاح وبالتالي تقارير مالية ذات جودة عالية.

Abstract:
This study aims to shed light on the conceptual framework of international standards for financial reporting (IFRS / IAS) and how it relates to disclosure and transparency and reflection at the quality of financial reporting. International standards for financial reporting (IFRS / IAS) has become a globally accepted accounting standards that meet the needs of the global capital markets are increasingly integrated in the world.
The study concluded that the commitment to the application of international standards for financial reporting leads to greater transparency and disclosure of financial reports and therefore of high quality.

مقدمة

تسير العولمة بخطى أكثر سرعة من ذي قبل وحيث يتزايد النشاط المالي عبر الحدود، تصبح أسواق المال معتمدة أكثر على بعضها البعض، وكلما أصبحت الأسواق المالية معتمدة على بعضها البعض أكثر، يكون هناك حاجة أكبر لوضع معايير معترف بها ومقبولة دوليا تتطرق الى تنظيم سوق راس المال.فإن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف دول العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي كانت، حتى وقت قريب مختلفة إلى حد بعيد عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة الى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية، أو بعبارة أخرى، تقارب عالمي حول لغة محاسبة مشتركة في العالم المالي.ويمكن النظر إلى وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن هذا الإطار الأوسع، فهي تمثل أداة مفيدة بشكل خاص مصممة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمنا، وفي نفس الوقت تنص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على أهداف المحاسبة والإفصاح وتسعى كذلك إلى الرفع مستوى الشفافية في إعداد التقارير المالية العالمية.

من خلال هذا الطرح قسمنا هذه الورقة إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)؛

المحور الثاني: الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)؛

المحور الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)

حققت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية انتشارا عالميا واسعا كنموذج لمعايير المحاسبة ذات الجوده العالية. لهذا السبب اختبر عدد كبير من الباحثين جودة التقارير المالية التي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وكانت توقعات الباحثين في هذا الصدد هي ارتفاع جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

1-1-تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عالميا:تلقى معايير المحاسبة التي اعيد تسميتها حاليا الى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" قبولا عالميا حيث1:

- ✓ احرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الماضية عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- ✓ كان أحد الأهداف الرئيسية المفاجئة هو عندما اصدر الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعا يقتضي من الشركات المدرجة في اوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005 وينطبق على اكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، بما في ذلك فرنسا

وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا؛

- ✓ هناك بلدان أخرى كثيرة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ففي عام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير المحاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة. وقدر أن اكثر من 70 بلدا طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في 2005.
- ✓ يرحب المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بتبني المعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة. فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المنشآت المتواجدة في انحاء مختلفة من العالم. وفي سياق الاقتصاد الآخذ في العولمة على نحو متزايد، يسهل استخدام مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود ويزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال.

1-2- الاستثناءات المتبقية:

- إن أكثر الاستثناءات المتبقية فيما يخص الاعتراف العالمي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي الولايات المتحدة واليابان وكندا، طبقا لمعايير حجم اسواقها الرأسمالية. إذ لا يزال يطلب من المنشآت في هذه البلدان إتباع معايير محاسبة محلية.

- يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهو الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. على نحو وثيق مع الهيئات الواضعة لمعايير المحاسبة الوطنية في هذه البلدان، بما في ذلك المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية والمجلس الياباني لمعايير المحاسبة من أجل تقليص الفروقات ما بين معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما تم في كندا نشر مقترح لمطابقة معايير المحاسبة المحلية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- قامت الجهة المنظمة للأوراق المالية المحلية في الولايات المتحدة (هيئة الأوراق المالية) بوضع خارطة طريق بهدف إلغاء المتطلب الحالي الذي يقتضي من الشركات غير الأمريكية التي تجمع رأس المال في الأسواق الأمريكية إعداد مطابقة لبياناتها المالية المعدة على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما.

1-3-لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)

كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية وتتمثل الأهمية الرئيسية للجنة معايير المحاسبة الدولية في تشجيعها واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، وفيما يلي أهداف اللجنة كما هو منصوص عليها في دستورها:

- صياغة ونشر معايير محاسبة بما يصب في الصالح العام ينبغي مراعاتها في عرض البيانات المالية ودعم قبولها والالتزام بها في جميع انحاء العالم؛
- العمل عموما من اجل تحسين وتوحيد الأنظمة ومعايير المحاسبة والاجراءات المتعلقة بعرض البيانات المالية.

1-4-مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB)

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تشكل مجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما أتفق على تعميم مصطلح(IFRS) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كل المعايير التي يحضرها المجلس بدلا من مصطلح (IAS) فمعايير (IFRS) كافية لأنها أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي، ولأن هدف الهيئة الأم (IASB)أساسا هو المعلومة المالية وليس المعلومة المحاسبية. فالمعايير المحاسبية الدولية تحت غطاء (IAS) هي 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41 ألغي منها بعض المعايير أما السارية المفعول إلى غاية 2013 هي 28 معيارا فقط، وظهرت معايير أخرى معوضة تحت مظلة (IFRS)وعددها 13 معيار مرقمة من 1 إلى 13 سارية المفعول. بالإضافة إلى هذه المعايير هناك تفسيرات وشروحات لها تصدر عن الهيئتين (SIC) و (IFRIC) ويمكن أن نرمز للمرجعية المحاسبية الدولية بالمعادلة التالية2:

المرجعية الدولية المحاسبية = 2(IAS+IFRS+ SIC+IFRIC)

1-5- مزايا اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: يحقق اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية جملة من المزايا نذكر منها3:

-قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة والتي تؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار و الاقتراضوتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها؛

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط؛

– انتقاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلا من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الدولية تزيل هذه الحاجة وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم؛

– تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها؛

– إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير دولية موحدة ذات مفاهيم واحدة؛

– كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلت إليها الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية؛

– إمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساس المعايير الدولية كما يزيد ذلك في تدفق الاستثمارات و انسيابها؛

– يؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة التي يطلبها أكثر من طرف.

1-6-جودة المعايير وجودة التقارير المالية

ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، وبالتالي فإن جودة معايير المحاسبة تتمثل في قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. كما يجب أن تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى وقد حددت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية مجموعة من الشروط التي يجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية. من هذه الشروط ، وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى، سواء لإعداد الدراسات أو إصدار المعايير أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير توفر موارد بشرية فنية عالية المستوى، ووجود كيانات قوية لمراقبة التزام الشركات بهذه المعايير. واعتبرت الهيئة الأمريكية أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية لأنه ينتج عن ذلك تقارير مالية تتصف بالإفصاح الكامل، شفافية أكثر، وتكون قابلة للمقارنة. على هذا النحو، فإن الهيئة الأمريكية اهتمت أساسا بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير ومراقبة تطبيقها أكثر من ارتباطها بالمعلومات المالية التي يتضمنها التقرير المالي.

المحور الثاني: الإفصاح والشفافية في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)

أولا: الإطار المفاهيمي للشفافية

تعتبر الشفافية ركيزة رئيسية من ركائز الاقتصاد الحديث، ولا يمكن للاقتصاد أن يزدهر وللاستثمار أن يستقطب إذا لم يترافق مع شفافية كافية في جميع القطاعات وعلى كل المستويات فالإدارة غير الشفافة هي إدارة فاسدة. ولغياب الشفافية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، إذ أن تغيير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المستثمرين سيدفع هؤلاء إلى توجيه استثماراتهم إلى بلدان أخرى حيث الشفافية لا تحجب أية معلومة عن مساهميها مهما كانت سيئة. فالشفافية تشكل مصدرا أساسيا لتعزيز الحكم السليم وهي ما يحتاجه المستثمرون.

1-1-ماهية الشفافية

– تعرف الشفافية بأنها الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم4.

-ويعرفها البعض الأخر بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة5.

– وتعرف أيضا بأنها الكشف عن المعلومات الداخلية وأي معلومات تؤثر على أسعار الأسهم والإفصاح عنها في توقيت واحد6.

1-2-شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها7:

– أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.

– أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت، فهل هناك فائدة من نشر إعلانات التوظيف التي تصدر بعد تعيين الأقارب والمعارف؟

– أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف للشكل القانوني بدون مرفقتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفضيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

– أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

1-3-أهمية الشفافية8

تأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في

الشركات، حيث أن عدم توفر المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم في وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات سليمة، كذلك عدم توفر هذه المعلومات(معلومات داخلية) يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء في السوق.

وعلى ذلك يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للأخرين.

وتعد أهميتها للعديد من الأسباب الآتية:

– تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية؛

– تقليل درجة التقلب في الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالي؛

– تجعل استجابة المشاركين في السوق للأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضا على توقع وتقييم المعلومات السلبية؛

– تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛

– تقلل من ميل الأسواق للتركيز بال داع على الأنباء الايجابية أو السلبية؛

– تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى تغيير في السياسات المحاسبية مثل:

في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما(GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهتلاك، وطرق تقييم المخزون، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها في ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتم توضيح ذلك؛

أن الشركة أحيانا ما تقوم بإحداث تغيرات في إجراءات المحاسبة والتقرير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية مثل ذلك(قد تقوم الشركة بتغيير طريقة الوارد أولا يصرف أولا إلى طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا في محاسبة المخزون).

–تسهل من تفعيل سوق رأس المال الكفء عن طريق معلومات إضافية عن البنود المتضمنة في القوائم المالية، ومعلومات إضافية أخرى غير متضمنة في القوائم المالية؛

– تعمل على القضاء على ما يسمى إدارة الربحية.

1-4-عوائق الشفافية9

تواجه الشفافية كغيرها من أي مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق منها:

–عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم: يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، ويجب أن ترتبط الحوافز بالإفصاح عن المعلومات ووجود هذه الحوافز لدى

مديري الشركات ذات أثرين، الأثر الأول هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح، أما الأثر الثاني هو قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها. لكن بطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم.

-الميزة التنافسية

غالبا ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية تقلل من قدرتهم على المنافسة، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أي من الباحثين أو الهيئات يؤكد ذلك. وتبنى هذا الرأي جاء من أن العلاقة ما بين الشفافية والمقدرة التنافسية علاقة منطقية. إن التدفق الموسع للمعلومات يعتبر مطلب ضروري لاقتصاديات السوق الحرة، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتي تؤدي إلى الارتقاء بالأعمال وبدون ذلك سوف من المستحيل النمو والبقاء في ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع، وإذا كان اعتراض إدارة الشركات على أن الشفافية تقلل من مقدرتها التنافسية في السوق.

- الموازنة بين التكلفة والعائد

إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية، حيث أن الشفافية عادة ما تكلف أموال، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي الذي يعمل على تحقيق الشفافية، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام.

ثانيا: الاطار المفاهيمي للإفصاح

إن التطورات الاقتصادية والتقنية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وسعت من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن الاستفادة من تلك الفرص يتطلب مجموعة من الضوابط والشروط في أسس وشكل ومحتوى أدوات الاتصال، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة. وفي ذات السياق شهد عام 1974 حدثا بارزا ترك آثارا جوهرية على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة. إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذلك العام تشريع عن الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة(SEC)وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة وقد ترتب انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتينهما10:

أولاهما: اتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات.

وثانيهما: تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى

مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

2-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

في عالم سريع التغير ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات و أن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة و شفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي و الذي يمكن النظر إليه كونه" الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية"11.

لذا فإن النظرية المحاسبية تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه مبني على الاعتبارات التالية:

1- انتهاج الوضوح الكامل في عرض القوائم المالية؛

2- الشفافية في إظهار جميع الحقائق المهمة عن المنشأة؛

3- ان الإفصاح له وظيفة إخبارية مهمة.

وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح نذكر منها:

"الإفصاح المحاسبي هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة الشركة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة"12.

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل الشركة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

أو أنه "عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماتها"13.

وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين" الإفصاح المحاسبي هو عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها"14.

"الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون و صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات"15.

الإفصاح المحاسبي بأنه" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية"16.

وعرفته لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC)" هو العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل السياسات المحاسبية معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والتفتح"17.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة للإفصاح المحاسبي تركيز المفاهيم على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل وبالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث لابد أن تتضمن التقارير المالية العدالة والوضوح، وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الجوهرية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية تجاه الشركة بصورة رشيدة.

2-2-أنواع الإفصاح18

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف الى ما يلي:

- **الإفصاح الكامل:** ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها، لذا فالإفصاح غير الكامل قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها الاطراف، ذات المصلحة ويمكن أن يترتب على ذلك آثارا غير مرغوب فيها.
- **الافصاح العدل:**ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.
- **الافصاح الكافي:**يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في أتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.
- **الافصاح الولائم:**هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.
- **الإفصاح الوقائي:**إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية؛

- التغير في السياسة المحاسبية؛

-تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

- المكاسب والخسائر المحتملة؛

- الارتباطات المالية؛

- الأحداث اللاحقة.

- **الإفصاح التشفيري:** لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة في توزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

2-3-مقومات الافصاح المحاسبي

يمكن اجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة وخارجها فيما يلي:

-تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد متعدد الاغراض يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتوليه العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

-تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر راس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر

لها حصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة. وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد اساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

-تحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها

يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة الأرباح المحتجزة؛
- قائمة التغير في المركز المالي؛
- معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

ومن خلال ما تقدم نجد أنه يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنه بدلا من التركيز على جانب كم المعلومات المفصح عنها.

2-4- مبررات الإفصاح:

- حاجة صغار المتعاملين وضعف قدراتهم الفنية في تحليل القوائم المالية؛
- زيادة حجم المضاربات في الأسواق المالية والحاجة بإستمرار إلى معلومات أحدث؛
- التقليل من تدخل الدولة ومن حجم المتاجرة بالمعلومات الداخلية للشركات؛
- ضبط وتقليل من تكلفة الوكالة وقيمة ما يطلبه المقرضون وأصحاب رؤوس الأموال من عوائد على أموالهم؛
- التقليل من محاولة إدارة الشركة إخفاء بعض المعلومات مما يعزز الثقة وإزالة الشكوك بين الإدارة والمستثمرين؛
- تقوية حاكمية الشركات حيث يصبح بالإمكان تفادي احتمال حدوث أزمات مالية مفاجئة.

2-5-جودة الإفصاح

تؤثر مجموعة من العناصر في جودة الإفصاح إذ تبين أن زيادة الملكية الحكومية ونسب الرفع المالي و استخدام مدققي الحسابات والمحللين الماليين له دور ايجابي في هذا المجال، ويعزز هذا الدور ما بينه أثر وجود نسبة الملكية الحكومية أو الملكية الأجنبية وسمعة مدققي الحسابات في تحسين جودة الإفصاح لكثير من الشركات في أنحاء العالم بالإضافة إلى ذلك يؤدي وجود الرغبة لدى إدارة الشركات في الإفصاح إلى تحسين مستوى جودته19.

المحور الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حاولت عدت جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الاخرى اللاحقة، والذي قد تم بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والافصاح لعناصر القوائم المالية، محاولا الإجابة على السؤال التالي: ماهي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟

3-1-مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هده الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عند إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة

أهم الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) هي:

- ملائمة المعلومات؛

-إمكانيةالاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها.

ومن الامور المهمة أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات(الملائمة

والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). والشكل المالي بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الشكل رقم(1-1) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

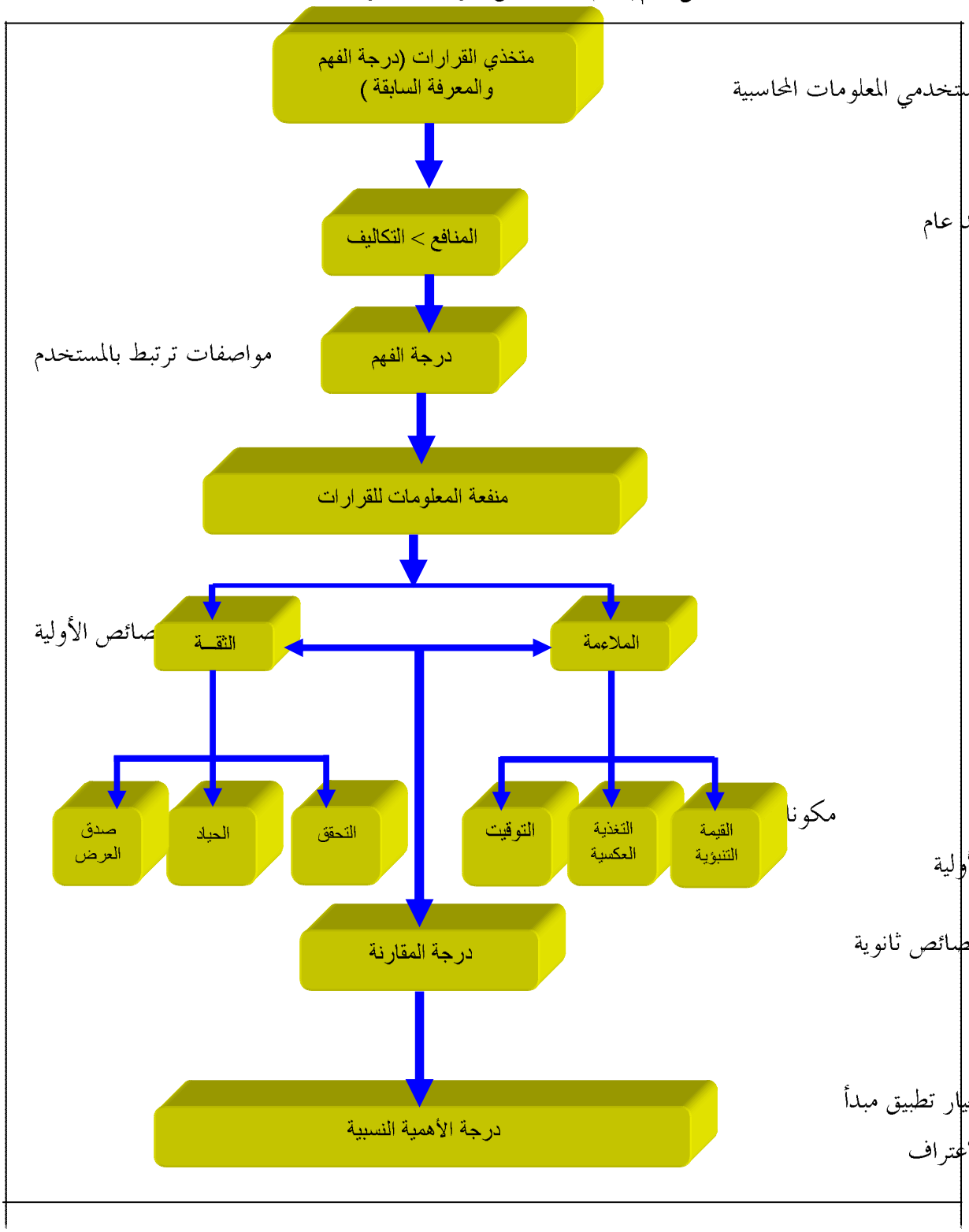

المرجع: محمد سمير الصبان، واخرون، القياس والتحليل المحاسبي، 2013، ص24

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب(التوقيت الملائم)؛
- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية؛
- يكون للمعلومات قدرة التغذية العكسية؛

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث)؛
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها؛
- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة؛
- قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وتعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

- ✓ اختبار مستوى الاهمية؛
- ✓ اختبار التكلفة/ العائد.

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية(على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى أخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل(مستوى التعليم، الإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم...)، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي التقارير.

3-1-1-الملاءمة

لقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)خاصيتين نوعيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملاءمة والموثوقية وكتميز أولي جرى تعريف الملاءمة بعدة تعاريف فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة بالأهداف والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقراءات، فالملاءمة للهدف تعني بأن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم وهذا أمر يصعب الوصول إليه ذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم المتباينة، أما التأثير في الفهم فيطلق عليه الملائمة التحذيرية ويمكن الوصول إليها عندما يفهم المستخدم للمعلومات المحاسبية المعنى المقصود بها والذي تريد الإدارة توصيله إليه لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية لأنها تتعلق بالشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات المحاسبية أما الملائمة لاتخاذ القرارات فيمكن الوصول إليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات20.غياب تلك المعلومات يؤدي عادة الى اتخاذ قرارات خاطئة ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين21.

فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛

تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛

تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛

تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في التوقيت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

3-1-1-1-التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قرارهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة، ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار أو القرار نفسه تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

3-1-1-2-القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3-1-1-3-القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في اتخاذ القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مستثمرا أو مقرضا فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر السهل واليسير. ومع ذلك فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الاخلاقية.

3-1-2-الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير مدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو الطرق أو الاسس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء اسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والاعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعلمية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية هي(الصدق في التمثيل، إمكانية التثبت من المعلومات، حيادية المعلومات).

3-1-2-1-الصدق في التمثيل:ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث) فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس (أي طريق القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا).
- تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير مقصود، إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

3-1-2-2-إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل اليها اخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريق القياس.

3-1-2-3-حيادية المعلومات: وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الاجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.
- وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، ويهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن فالمعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومة أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

3-2-المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية:

– احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية أي الملاءمة والموثوقية (إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها)، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي؛

– احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما هو حالة أرقام التكلفة التاريخية؛ كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

– ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر

(اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار؛

– كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفنها تفوق منفعتها؛

– قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكس خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة, ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير؛

– بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية والزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات لعلاقة.

خاتمة:

ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام بموضوع الشفافية والإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات ذات المصلحة لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية.....، لذا يعتبر إعداد التقارير المالية المعدة من قبل الشركات وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS)يزيد من جودتها وبالتالي مزيد من التطور والاستثمار.

المراجع:

1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردنيين، الأردن،2006،ص18.

2-لخضر لعلاوي، معايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات وحلول، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص ص45- 46.

3- ياسر أحمد السيد محمد الجرف، أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية إطار مقترح، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرون، الرياض، السعودية، 18-19ماي2010، ص12.

[4]- Ropert. M, transparency Financial reporting, healthcare Financialmanangement, 2005, pp58-65.

[5]- Frank. B, Thomas. H, on the value of transparency in agencies with renegotiation, journal of accounting research vol42, no5, désembuer, 2004, p871.

6- أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة حلوان، سوريا،2006، ص35.

7- موييز حسيب القاعي، الشفافية والمساءلة شروطها ومعوقاتها ومحاورها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر،4-5فبراير، 2001، ص ص22-23.

8- أحمد رجب عبد الملك، قياس مدى تحقق الشفافية والافصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، ورقة بحثية، 2009، ص ص8-9.

9- المرجع نفسه، ص9.

10- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك،2007، ص369.

11- زهير خضير ياسين العاني، اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي، مجلة كلية بغداد للعلومالاقتصادية، العراق، العدد12، 2006، ص314.

13- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي، الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013، ص295

[14]Hendrisksen Eldon S, Accounting Theory, Fourth Edition, Home Wood, Richard Irwin,1982, p504.

15- محمد عبد الله المهندي، وليد زكريا الصيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلد34، العدد2، 2007، ص260

16- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطابع ذات السلاسل، الكويت،1990، ص322.

17- هيني فان جريوننج، تعريب طارق عبد العال حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، دار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر،2006، ص9.

18- مجدي أحمد الجعبرى، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2010، ص6.

19-عبد الرحيم محمد الرحيم قدومي، الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في الشركات المساهمة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد09، 2013، ص296.

20-إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد30، 2012، ص ص، 290-291.

21- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص200.